الأمم المتحدة

A/ES-10/851–S/2021/148

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
16 February 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 16 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لا تزال الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تزداد سوءا من جراء تصاعد السياسات والممارسات غير القانونية التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني.

فقد شهد شهر كانون الثاني/يناير 2021 انتهاكات إسرائيلية جسيمة للقانون الدولي، وفي شهر شباط/فبراير، استمر للأسف نفس المسار المتمثل في الاستعمار وانتهاكات حقوق الإنسان بشكل متواصل وممنهج، مما أدى إلى ترسيخ الاحتلال وإلحاق المزيد من الضرر بآفاق التوصل إلى حل عادل. ومع تصاعد أنشطة الاستيطان والضم غير القانونية، تتصاعد كذلك أعمال القمع والعقاب الجماعي التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، حيث تم اعتقال واحتجاز ما لا يقل عن 456 فلسطينيا، من بينهم 93 طفلا و 8 نساء على الأقل، في شهر كانون الثاني/يناير وحده.

واستمر عدد عمليات هدم المنازل في الارتفاع أيضا. فقد أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن عام 2020 شهد أكبر عدد من عمليات هدم للمنازل والمباني الفلسطينية على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ بدء توثيق هذه الممارسة اللاإنسانية. وبالنظر إلى مستويات الهدم والتجريد من الممتلكات التي شهدها شهر كانون الثاني/يناير، من الواضح أن إسرائيل مصرة على المضي في مسار الإفلات من العقاب الذي تسلكه، مما ينذر بتسجيل مستوى قياسي جديد من الانتهاكات في عام 2021. ومنذ بداية عام 2021، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بالفعل بهدم ما لا يقل عن 178 مبنى أو بالاستيلاء عليها أو إجبار الفلسطينيين على هدمها، مما أسفر عن تشريد أكثر من 259 شخصا، من بينهم 140 طفلا على الأقل.

240221 220221 21-02133 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وعلى النحو المبين في رسائل سابقة، أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية، في حملتي هدم كبيرتين في 1 و 3 شباط/فبراير، على هدم أكثر من 45 مبنى في خربة حمصة (المعروفة أيضا باسم حمصة البقيعة) في غور الأردن، مما أدى بصورة متكررة إلى تشريد 60 شخصا، منهم 35 طفلا، وجعلهم بدون مأوى، وهؤلاء الأشخاص يشكلون الأسر التسع في ذلك الجزء من التجمع التي هي مهددة حاليا بخطر الترحيل القسري. وقد تعرض هذا التجمع البدوي الضعيف بالفعل إلى أربع عمليات هدم جماعية على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، بما في ذلك تدمير المنازل وحظائر إيواء الماشية ومرافق المياه التي مول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة الكثير منها.

وعلى الرغم من القيود الإسرائيلية المفروضة على التنقل، حشدت الحكومة الفلسطينية والمنظمات الدولية جهودها لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى الأسر المشردة. غير أنه وفقا لما أفاد به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمجلس النرويجي للاجئين، صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلية نسبة كبيرة من تلك المساعدة، بما في ذلك الخيام، تاركةً بذلك الأسر المشردة تحت رحمة ظروف الشتاء القاسية ومنتهكةً عددا لا يُحصى من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التعليم، مع استهداف أكثر من 50 مدرسة عشوائيا بأوامر الهدم. ونشير في هذا الصدد إلى البيان المشترك الصادر في 5 شباط/فبراير 2021 عن وكالات تابعة للأمم المتحدة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة) الذي يُسترعى فيه انتباه المجتمع الدولي إلى حملة الهدم الإسرائيلية ضد حمصة البقيعة والذي تُعتبر فيه هذه الأعمال التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال على أنها تشكل انتهاكات مباشرة للقانون الدولي.

وأثر هذه الأعمال غير القانونية وغير الأخلاقية على الأطفال هو أثر شديد للغاية. فوفقا لوثائق أعدتها منظمة إنقاذ الطفولة، هدم الاحتلال في عام 2020 أكثر من 840 مبنى، مما تسبب في تشريد أكثر من 500 طفل، وتركِهم مع أسرهم بلا مأوى، وتدمير مجتمعاتهم المحلية، وتعطيل كل جانب من جوانب حياتهم. وعلى النحو الذي أكده جَيسن لي، المدير القطري لمنظمة إنقاذ الطفولة، فإن "الأطفال يدفعون أغلى الأثمان. فهدم منزل أو مدرسة أو أي هياكل أساسية حيوية أخرى، وخاصة أثناء تفشي جائحة، يدمر حقهم في التعليم، وفي الحصول على منزل. وهو يستهدف مستقبلهم وصحتهم وسلامتهم ورفاههم".

وفي نفس الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل باقتلاع شعبنا من جذوره وتعريضه للصدمات، فإنها تواصل أيضا جرف ومصادرة الأراضي الفلسطينية واقتلاع الأشجار، وسرقة الممتلكات الفلسطينية وتدمير سُبل العيش. ففي الفترة الممتدة من 19 كانون الثاني/يناير إلى 1 شباط/فبراير 2021، اقتلعت قوات الاحتلال الإسرائيلية آلاف الأشجار بالقرب من مدينة طوباس التي كانت قد زُرعت قبل ثماني سنوات في إطار مشروع أشرفت عليه وزارة الزراعة الفلسطينية. وفي اعتداء منفصل، جرفت القوات الإسرائيلية ما يقرب من 000 1 شجرة في بيت لحم. وقد وقعت كلتا الحادثتين على أساس أن تلك الأراضي كانت قد أُعلنت على أنها "أراضي الدولة"، وهو ادعاء لا أساس له من الصحة يُستخدم لتبرير نوايا إسرائيل لضم الأراضي.

وتهدف حملة الهدم الإسرائيلية إلى اقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم من خلال عملية ترعاها الدولة للتجريد من الممتلكات. والهدف من ذلك واضح: الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الخالية من أي وجود للفلسطينيين، (أي التطهير العرقي). والتنفيذ المنهجي لهذه الخطة مكثف للغاية في المناطق الحيوية لتحقيق حل الدولتين والحفاظ على التواصل الجغرافي لأرض دولة فلسطين وفي محيط تلك المناطق، وهما مفهومان تسعى السلطة القائمة بالاحتلال إلى طمسهما.

ورغم أن المجتمع الدولي دعا صراحة إلى وقف هدم المنازل والإخلاء القسري ومصادرة الأراضي وجميع الأنشطة الاستيطانية، على النحو المبين في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي حين أن الحكومات والبرلمانيين وجماعات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الدولية دعت كذلك إلى إنهاء هذه الأعمال غير القانونية، فإن إسرائيل تواصل انتهاك القانون الدولي في إفلات مطلق من العقاب. وعانى الشعب الفلسطيني من عواقب وخيمة، وانسدت آفاق التوصل إلى سلام عادل.

وحتى اليوم، تواجه مئات الأسر الفلسطينية في القدس الشرقية خطر تجريدها من منازلها وممتلكاتها نتيجة معارك قانونية بلا أساس تشنها منظمات المستوطنين المرتبطة ارتباطا وثيقا بالحكومة الإسرائيلية. ومما يزيد من بؤس الأسر الضعيفة التي كانت تعيش في الشيخ جراح وسلوان قبل تأسيس إسرائيل وبدء الاحتلال بوقت طويل، هو أن المحاكم الإسرائيلية، حيث لا وجود للعدالة، تهدف في الواقع إلى تسليم منازل تلك الأسر وممتلكاتها إلى المستوطنين.

ونظرا للطابع الملح لهذه المسألة، وجه مؤخرا أكثر من 80 برلمانيا بريطانيا رسالة إلى وزير خارجيتهم، السيد راب، كتبوا فيها أنه يجب منع ما توشك إسرائيل القيام به من نزع لملكية الأسر الفلسطينية في القدس، وأن أعمال نزع الملكية والنقل القسري هذه تشكل انتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة. وعلاوة على ذلك، دعا البرلمانيون إلى اتخاذ التدابير القانونية والسياسية اللازمة للتصدي لما تقوم به إسرائيل من نزع لملكية الفلسطينيين بصورة جماعية وللحملة الاستيطانية التي تشنها. وشددوا على أنه: "ينبغي النظر في إمكانية اتخاذ كل التدابير اللازمة، بما في ذلك الحد من التعامل الدبلوماسي وحظر التجارة في منتجات المستوطنات بما يتفق تماما مع الالتزامات بموجب القانون الدولي من أجل التصدي لاقتصاد المستوطنات الذي يستفيد من الاحتلال".

وعلى نحو مماثل، أعربت المنظمات الإنسانية عن قلقها وأصدرت تحذيرات بشأن حملة التجريد من الممتلكات التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. ففي 9 شباط/فبراير، أكد المجلس النرويجي للاجئين على الطابع الملح لهذه المسألة، محذرا من أن المجتمع الدولي "شهد مرة أخرى هجمات على بعض أفقر الأسر في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعبارات 'القلق' الفارغة لا تكفي لهذه الأسر التي تجد نفسها بلا مأوى ومحرومة من أبسط الاحتياجات الأساسية. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الحكومات الأوروبية، القيام بالمزيد لوقف التشريد القسري ومطالبة إسرائيل بتقديم تعويضات للضحايا الفلسطينيين".

وللأسف، فإن عدم محاسبة إسرائيل حتى الآن قد شجع إلى حد كبير مرتكبي هذه الجرائم التي تشمل أعمال العنف والتدمير والإرهاب التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون في جميع أنحاء فلسطين المحتلة. فبحماية الجنود الإسرائيليين، يواصل المستوطنون المتطرفون قتل المدنيين الفلسطينيين والاعتداء عليهم واختطافهم، وإلحاق الضرر بالمنازل، واقتلاع الأشجار، وتدنيس دور العبادة، ويقومون بشكل روتيني بالتحريض ضد السكان الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، ومضايقتهم وتخويفهم.

ففي 5 شباط/فبراير، أطلق مستوطنون إسرائيليون النار على رجل فلسطيني في رأس كركر، شمال رام الله، وأردوه قتيلا. وقُتل خالد نوفل، 34 عاما، على يد مستوطنين بالقرب من بؤرة "سدي إفرايم" الاستيطانية غير القانونية التي أقيمت على أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة صودرت بغرض التوسع الاستيطاني. ومنعت قوات الاحتلال الإسرائيلية العمال الطبيين الفلسطينيين من الوصول إلى الموقع، ولم تقدم بعدُ الجناة إلى العدالة.

وفي 10 شباط/فبراير، دهس مستوطن إسرائيلي من مستوطنة "أرييل" السيئة السمعة رجلا فلسطينيا بالقرب من سلفيت، وقتله على الفور. وفي 12 شباط/فبراير، وقع هجوم آخر بسيارة شنه مستوطن بالقرب من طوباس، مما أسفر عن مقتل فلسطيني وإصابة اثنين آخرين. فأثناء التجوال في نزهة، قُتل بلال بواطنة، البالغ من العمر 52 عاما، على الفور بينما فر المستوطن المجرم باستخدام طرق مخصصة للمستوطنين حصرا تؤدي إلى المستوطنات المجاورة. ولو كان مرتكبو هذه الأعمال فلسطينيين، فمن المعروف حق المعرفة أن القوات الإسرائيلية كانت ستهدم منازل أُسَرهم وتقيد حركة التنقل في جميع أنحاء الضفة الغربية، وتفرض بذلك عقابا جماعيا على السكان المدنيين بأَسْرهم من أجل معاقبة الجاني، في تجاهل تام للقانون الدولي.

وفي الأسبوع الماضي، انتشرت أيضا لقطات فيديو تُظهر مستوطنا إسرائيليا ينفذ هجوما على الكنيسة الأرثوذكسية الرومانية في القدس، نجمت عنه أضرار بممتلكات الكنيسة. وحذر بيان صدر عن البطريركية الأرثوذكسية في القدس من أن "اعتداءات المتطرفين الاسرائيليين على الكنائس والمساجد في القدس آخذة في التزايد بشكل مقلق، وأن عدم معالجة السلطات الاسرائيلية الرسمية لها وتساهلها تجاه هذه الأعمال الإرهابية سيؤدي حتما الى زيادة تأجيج الصراع في المدينة المقدسة، وسيبعدها أكثر عن تحقيق السلام والاستقرار".

وفي 10 شباط/فبراير، تلقّى رئيس بلدية الخليل، تيسير أبو سنينة، تهديدات عديدة بالقتل من زعيم ما يُسمى مستوطنة "كريات أربع"، إضافة إلى تهديدات من النائب الإسرائيلي موشيه أبوتبول. وقد كثف كل من زعيم المستوطنة والسياسي حملتهما التعاونية للتحريض ضد الفلسطينيين بهدف تخويف السكان وترسيخ "الاحتلال الأبدي" الإسرائيلي للخليل، بما في ذلك في التلال الجنوبية للمنطقة التي تواجه فيها المجتمعات المحلية الفلسطينية تهديدا بالغا بالتشريد، بما في ذلك في مسافر يطا.

وحتى في هذا الوقت الذي تنتشر فيه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تصاعدت الهجمات والغارات العسكرية الإسرائيلية. فخلال غارة ليلية في 10 شباط/فبراير، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية عدة عمليات للتوغل في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة واعتقلت أكثر من 30 فلسطينيا، معظمهم من الأطفال، ليُضافوا إلى آلاف المدنيين الفلسطينيين الذين يحتجزهم الاحتلال بصورة غير قانونية.

ومن المقلق للغاية أن نتصور التجارب والصدمات التي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيون إذ يُحتجزون وتُعصب أعينهم ويُقتادون بعيدا عن والديهم ومنازلهم في منتصف الليل لا لشيء إلا ليكونوا ضحايا ممارسات الاحتجاز التعسفي والتعذيب التي تقوم بها إسرائيل بصورة منهجية. ونكرر تأكيد الدعوة إلى الإفراج فورا عن جميع الأطفال الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطة القائمة بالاحتلال وإلى احترام إسرائيل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل.

أما فيما يخص الحالة في قطاع غزة، فإننا ندق ناقوس الخطر مرة أخرى بشأن الظروف الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية المزرية السائدة هناك بسبب الحصار الإسرائيلي غير القانوني الذي تسبب في درجة شديدة من الحرمان والجوع والبؤس لسكانه البالغ عددهم مليوني نسمة، وأغلبهم من اللاجئين الفلسطينيين، الذين ما زالوا يعانون من المصاعب الناجمة عن أعمال التجريد من الممتلكات والتشريد الأصلية التي مارستها إسرائيل بحقهم. واليوم، في عمل لاإنساني آخر، منعت السلطة القائمة بالاحتلال دخول 000 2 جرعة من لقاحات كوفيد-19 إلى غزة كانت موجهة للعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية،

بما في ذلك الأفراد في وحدات العناية المركزة الذين يعالجون المرضى المصابين بالفيروس. ويشكل ذلك خرقا خطيرا آخر لالتزامات إسرائيل بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

وتُواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية التسلل إلى شواطئ غزة والأراضي الزراعية بقوارب عسكرية وآليات تجرف التربة، وتهاجم المدنيين بشكل عشوائي وتلحق أضرارا كبيرة باقتصاد غزة وهياكلها الأساسية المدمرة بالفعل. فقبل يومين فقط، فتحت قوات الاحتلال النار على مزارِعين فلسطينيين كانوا يعملون في أراضيهم القريبة من الحدود، حارمةً إياهم من مصدر رزقهم وسُبل عيشهم. وسبق هذا الحادث هجومٌ آخر على صيادِين فلسطينيين تعرضوا لإطلاق الرصاص بالذخيرة الحية وفُتحت عليهم خراطيم المياه في 7 شباط/فبراير.

إن قرار المحكمة الجنائية الدولية الأخير الذي يؤكد اختصاصها القضائي في فلسطين يبعث الأمل في إمكانية إعمال المساءلة والعدالة اللتين طال انتظارهما. ولا يوجد شك أيضا في قدرة المحكمة على الردع، إذ أُنذر الآن مرتكبو جرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم مما أطلقته إسرائيل من تهديدات واتهامات باطلة بمعاداة السامية ضد المحكمة الجنائية الدولية، فقد أقرت المحكمة بشرعية وضرورة التحقيق في الحالة في فلسطين بشكل محايد نُصرةً لقضية العدالة، وهذا ما يشكل عنصرا أساسيا لتحقيق السلام.

فمنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية في عام 1967، لا تزال إسرائيل لم تخضع لأي قدر من المساءلة عن عقود من الإفلات من العقاب والقمع. وكانت نتيجة ذلك مدمرة للشعب الفلسطيني وللهدف المتمثل في تحقيق سلام وأمن عادلين ودائمين بين فلسطين وإسرائيل، مما يجعل سريان القانون الدولي، بما في ذلك القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، أمرا لا بد منه أكثر من أي وقت مضى. ويجب على مجلس الأمن، على وجه الخصوص، أن يفي بواجبه المنصوص عليه في الميثاق بصون السلام والأمن الدوليين. وهذا أيضا يتطلب بالتأكيد اتخاذ تدابير وقائية، بما في ذلك تدابير المساءلة. ولذلك، فإننا نناشد المجلس مرة أخرى أن يتخذ الإجراءات اللازمة لإعمال القانون وتنفيذ قراراته بشأن قضية فلسطين. ويجب على المجلس أن يتغلب على الشلل الذي يعتريه وأن يعمل فورا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بجميع مظاهره، بما في ذلك نظام الاستيطان الاستعماري، ولدعم إرساء سلام عادل ودائم وشامل.

وفي الختام، نذكر أنه عندما سُئل الأمين العام آنذاك، بان كي مون، عن الاحتلال الإسرائيلي في أواخر عام 2016، قال: "يؤدي عدم المساءلة عن الانتهاكات السابقة إلى تفاقم غياب أي تحرك هام نحو التوصل إلى حل سياسي واستفحال الانتهاكات الجارية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني... ويجب أن يكون التصدي للإفلات من العقاب الأولوية القصوى." وبعد ما يقرب من خمس سنوات، فإن الاحتلال يزداد ترسخا لحظة بلحظة في حين لا تزال المساءلة غائبة. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لمنع مرور سنة أخرى من التقاعس وتفشي الإفلات من العقاب مقابل مزيد من المعاناة للفلسطينيين وضياع جيل آخر ثمنا لذلك.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 704 رسائل التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 4 شباط/فبراير 2021 (A/ES-10/849-S/2021/108)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال،

على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم